

## ورقة تحليلية

# الانقسام الداخلي الإسرائيلي في سياق الحرب على غزة وتداعياته

مهند مصطفى\*

1 أبريل / نيسان 2025



الانقسام الإسرائيلي الداخلي حول قضايا مختلفة ولد كتلة اجتماعية احتجاجية تجتمع على مناهضة الحكومة (رويترز).

## مقدمة

ظهر الانقسام الإسرائيلي الداخلي، لا سيّما بعد انهيار اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، حول قضايا مختلفة، لكنها تلاقت مع بعضها في الشارع الإسرائيلي وولدت كتلة اجتماعية احتجاجية مناهضة للحكومة الإسرائيلية. ظهر الخلاف والانقسام الأول حول استئناف العدوان على غزة من خلال البدء بتنفيذ عمليات عسكرية من الجو والبر في 18 مارس/آذار الماضي، والتوصل من الاتفاق الذي اعتبر في نظر المحتجين والمعارضين تخلياً حكومياً عن المحتجزين، واستفحلت مع اتخاذ الحكومة قرار إقالة رئيس جهاز الشاباك، رونين بار، في 21 مارس/آذار، وحجب الثقة عن المستشارة القضائية للحكومة، غيلي بهاراف ميارا، في 23 مارس/آذار، وانتهاءً بتشريع قانون تغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة في 28 مارس/آذار.

تشير هذه المحطات إلى سرعة القرارات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية خلال 10 أيام في قضايا يغيب عنها الإجماع السياسي والاجتماعي، وتدخل في صلب الكينونة السياسية والاجتماعية الإسرائيلية قبل وبعد الحرب على غزة. بناء على ذلك، كثرت التحذيرات من اندلاع "حرب أهلية" في إسرائيل، من قبل سياسيين وشخصيات عامة في المجتمع الإسرائيلي، إذا ما استمرت الحكومة في سياستها، لا سيما السيطرة على مفاصل الدولة وتهميش وإضعاف السلطة القضائية<sup>(1)</sup>.

## التغييرات الدستورية ومشروع اليمين الإسرائيلي

تشير القرارات التي سنتها الحكومة بعودة التغييرات الدستورية بشكل مكثف، فعلى سبيل المثال، تشريع قانون تغيير لجنة تعيين القضاة كان القضية المركزية التي أدت إلى الانقسام داخل إسرائيل في العام 2023 قبل عملية "طوفان الأقصى"، وهو جوهر التغييرات الدستورية التي أرادها ياريف ليفين، وزير القضاء وعرّاب

التغييرات الدستورية في الحكومة الإسرائيلية (2). وقد دفع الاحتجاج الحكومة إلى التراجع عن تشريع القانون، لكنها الآن تنجح في تشريعه. في اللجنة السابقة، التي كان عدد أعضائها تسعة، كان التمثيل الأكبر للسلطة القضائية من قضاة ومحامين يمثلون نقابة المحامين في إسرائيل، أما بحسب القانون الجديد فقد أعطيت الأغلبية للمستوى السياسي على حساب المهني في تعيين القضاة، لا سيما في المحكمة العليا. وكانت المستشارية القضائية للحكومة قد عارضت القانون الجديد بحجة أنه يقوي الجانب السياسي ويقصي الجانب المهني أو يضعفه (3).

### جدول (1): تغييرات لجنة تعيين القضاة في إسرائيل

التغيير	المعنى
تغيير الممثلين عن نقابة المحامين الذين كانت تختارهم النقابة بمحاميين يختارهم السياسيون	منح أغلبية للجانب السياسي في اللجنة حيث سيتم اختيار محامين لهم خلفية سياسية منسجمة مع السياسيين.
يتطلب تأييد 5 أعضاء من اللجنة لاختيار قضاة للمحكمة العليا بدل أغلبية من 7 أعضاء	عمليا يتم إلغاء قدرة القضاة على معارضة تعيين قاض، وسيكون للسياسيين القدرة على تعيين قاض للمحكمة العليا
إذا لم يكن هناك اتفاق على تعيين قاض للمحكمة العليا خلال عام، تقترح المعارضة والأئتلاف في اللجنة 3 مرشحين يُختار أحدهم	في هذه الحالة أيضا لا يملك القضاة أي تأثير على تعيين القاضي للمحكمة العليا

ربطت المعارضة بين إقالة رئيس الشاباك والسعي لإقالة المستشارية القانونية بمشروع التغييرات الدستورية، وذلك كجزء من مشروع اليمين للسيطرة على مؤسسات الدولة، لا سيما المؤسسات المسؤولة عن فرض القانون. وعلى المدى المنظور، تختلف دوافع نتنياهو عن دوافع اليمين، فدوافع اليمين تنسجم مع سعيه لتغيير المنظومة القضائية في إسرائيل، أما دوافع نتنياهو من إقالة بار وميارا، هو التخلص منهما لدعمهما تشكيل لجنة تحقيق رسمية، والتحقيق في مخالفات أمنية في مكتب نتنياهو، وتحديدًا بسبب أن تحقيق جهاز الشاباك كان جريئًا أكثر من تحقيق الجيش فيما يتعلق بإخفاق الشاباك في أحداث 7 أكتوبر. فقد انحصر تحقيق الجيش في الفشل العسكري التكتيكي على الجبهة الجنوبية وتكتيكات الجيش الدفاعية، في حين أن تحقيق الشاباك حمل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية الإخفاق، لأنها تبنت منظومة تفكير في تعاملها مع حماس مبنية على احتواء الحركة وتكريس سلطتها في قطاع غزة لتعميق الانقسام الفلسطيني، وهو ما اعتبره الشاباك في تحقيقه الأرضية الفكرية والسياسية التي أدت إلى إخفاق 7 أكتوبر، خاصة أن الشاباك اقترح قبل 7 أكتوبر تبني توجه مختلف مع حماس، في مقدمته اغتيال قيادات الحركة (4).

علاوة على إقالة رئيس الشاباك، فإن توجه الحكومة لإقالة المستشارية القانونية يعتبر ذروة التغول الحكومي على أجهزة فرض القانون بنظر المعارضة الإسرائيلية، وهو يهدف إلى تعيين مستشار قضائي غير متمرّد على قرارات الحكومة، وقادر على تسويغها قانونيا والدفاع عنها في المحكمة العليا. وتُعتبر المستشارية القضائية في نظر المعارضين "الحصن" الأخير أمام هدم السلطة القضائية في إسرائيل، فمواقف المستشارية في الكثير من الأحيان كانت معارضة لقرارات الحكومة، وأهمها طلبها عدم تعيين إيتمار بن غفير وزيراً للأمن القومي،

ومعارضتها تشريع قانون مُخفف لتجنيد الحريديم، وتأييدها تشكيل لجنة تحقيق رسمية، فضلا عن معارضتها إقالة رئيس الشاباك. وكانت المستشارية قد أقرت التحقيقات في وزارة الأمن الداخلي في قضايا تتعلق بنقل معلومات حول تحقيقات داخل الشرطة حول عنف المستوطنين في الضفة الغربية، ووافقت على فتح التحقيق في مكتب رئيس الحكومة.

يتعمق الانقسام الإسرائيلي بسبب امتناع الحكومة حتى الآن عن تشريع قانون حول خدمة المتدينين اليهود الحريديم، وفي نفس الوقت يمتنع وزير الدفاع عن إرسال أوامر إلى الجيش بتجنيد الحريديم بشكل واسع، لأنه بغياب قانون تجنيد الحريديم ينبغي على الجيش دعوتهم للتجنيد بحسب قانون التجنيد العام.

ازدادت أهمية هذا الموضوع في أعقاب الحرب وحاجة الجيش إلى الجنود في ظل العبء القتالي الكبير على جنود الاحتياط الذين خدموا مئات الأيام في غزة ولبنان. ومن شأن مباطلة الحكومة في تشريع قانون لتجنيد الحريديم أو الامتناع عن تجنيدهم بحسب القانون العام، أن يؤدي إلى امتناع عشرات الآلاف من جنود الاحتياط للخدمة في المرحلة القادمة، وخاصة مع تخطيط الجيش الإسرائيلي للعودة إلى القتال بكثافة أكثر في قطاع غزة، فضلا عن حاجته إلى الجنود لتأمين المناطق العازلة في سوريا ولبنان.

تمتنع الحكومة عن تشريع قانون التجنيد بسبب المعضلة القانونية والسياسية والاجتماعية في هذا الشأن، فتشريع قانون بموجب ما تريد الأحزاب الحريدية في الحكومة (بالذات حزب "يهדות هتوراة")، والتي تطالب بقانون يفضي إلى إعفاء واسع للشباب الحريدي من التجنيد في الجيش، سيعمق الانقسام الداخلي ويزيد من ميل جنود الاحتياط إلى عدم الالتزام بالخدمة العسكرية، فضلا عن إمكانية إلغاء القانون المؤكدة في المحكمة العليا، التي ألغت جميع القوانين السابقة المتعلقة بتجنيد الحريديم، لغياب الحد الأدنى من المساواة في العبء العسكري مع القطاعات التي تخدم في الجيش. كما أن تشريع قانون واسع يسمح بتجنيد الحريديم بمعدلات عالية، كما يريد الجيش (5) وأغلب الإسرائيليين، قد يدفع الأحزاب الحريدية وتحديدا "يهדות هتوراة" للخروج من الحكومة. للتذكير، فإن إقالة وزير الدفاع السابق يوآف غالانت جاءت بسبب رفضه تقديم قانون يستجيب لمطالب الأحزاب الحريدية، وإصراره على دعم قانون يحظى بإجماع في المشهد السياسي الإسرائيلي، أو على الأقل بموافقة حزب "معسكر الدولة" في المعارضة.

## عوامل عودة التغييرات الدستورية

لعبت مجموعة من العوامل التي شجعت الحكومة الإسرائيلية على استئناف التغييرات الدستورية بزخم كبير، دون أن تخشى ارتدادات ذلك داخليا، وأهمها:

**1- عامل إقالة غالانت:** أقال نتنياهو وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، وذلك في خضم العملية العسكرية في لبنان. وكانت هذه المرة الثانية التي يقيل فيها نتنياهو وزير الدفاع غالانت، الأولى في مارس/آذار 2023 في خضم الاحتجاجات على التغييرات الدستورية، عندما خرج بيان مُصور للجمهور الإسرائيلي يعلن فيه عن المخاطر الأمنية التي تحملها التغييرات الدستورية على الأمن القومي الإسرائيلي. وأدى قرار إقالة غالانت في ذلك الوقت إلى ثورة احتجاج كبيرة وعنيفة في المجتمع الإسرائيلي، دفعت نتنياهو إلى التراجع عن قرار الإقالة. أما في المرة الثانية فقد نجح نتنياهو في إقالة غالانت في خضم الحرب على لبنان وغزة، دون أن يثير ذلك موجة احتجاج في الشارع الإسرائيلي كما كانت في السابق، لا بل إن نتنياهو عين مكانه وزير الخارجية في ذلك الوقت إسرائيل كاتس، عديم الخبرة الأمنية، ومرّ التعيين بسلاسة باستثناء عبارات النقد الشديد من طرف المعارضة الإسرائيلية في الكنيست (6).

**2- عامل الحرب:** أدرك نتنياهو من تجربة إقالة غالانت أن المجتمع الإسرائيلي مرهق من الاحتجاج من جهة، وأن الحرب فرصة أو غطاء لإحداث تغييرات سياسية كانت صعبة قبل ذلك. لم يصل الاحتجاج على إقالة غالانت في المرة الثانية إلى حجم الاحتجاج على الإقالة الأولى، وانحصر الاحتجاج في تأثير الإقالة على تعاطي الحكومة مع ملف المحتجزين الإسرائيليين فقط. لذلك ليس بالصدفة أن القرارات التي اتخذتها الحكومة في تلك الأيام العشرة السالفة الذكر، حدثت مع استئناف العمليات العسكرية على قطاع غزة. فقد اعتقد نتنياهو أن الاحتجاج الإسرائيلي منحصر في ملف الأسرى الإسرائيليين لا في قضايا لها علاقة بالنظام السياسي أو السلطة القضائية، أو إذا حدث فسيكون متواضعا وقصيرا بسبب تعب وإرهاق المجتمع الإسرائيلي، وهو اعتقاد لم يكن صحيحا، على عكس ما توقع نتنياهو.

**3- عامل الرئيس:** ترمب: لعبت الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة دونالد ترمب دورا كبيرا في القرارات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية، بل إن تجربة ترمب شكّلت إحياء لنتنياهو لاتخاذ خطواته السريعة، في تشابه مع ما فعله ترمب من قرارات دراماتيكية خلال فترة قصيرة. في هذا الصدد أشار نتنياهو إلى أنه وترمب يواجهان نفس التحدي المتمثل في وجود دولة عميقة تحاول إفشال مخططاتها ومشاريعها للتغيير، فقد كتب "في أميركا وإسرائيل، عندما يفوز قائد قوي من اليمين في الانتخابات، فإن الدولة العميقة في خدمة اليسار تستعمل بصورة مشوّهة الجهاز القضائي من أجل منع إرادة الشعب.. لن يفوزا (الدولة العميقة واليسار) في إسرائيل ولا في أميركا.. نقف أقوى معا" (7).

بالإضافة إلى التوجهات المشابهة بين ترمب وبين اليمين الحاكم عموما، ونتنياهو خصوصا، في السيطرة على مؤسسات الدولة، فإن إدارة الرئيس السابق جو بايدن وقفت ضد التغييرات الدستورية عام 2023، وصرحت مرارا أن التغييرات تضرب القيم المشتركة التي تُشكل مرتكزا للعلاقات الأميركية الإسرائيلية (8). كما أن بايدن لم يدع نتنياهو خلال هذه الفترة لزيارة واشنطن واللقاء به في البيت الأبيض بسبب التغييرات الدستورية، وهو موضوع لا يهتم به ترمب، بل يدعمه ويعتبره طبيعيا ومن حق السلطة التنفيذية تنفيذه كما يفعل هو في الولايات المتحدة.

## تداعيات سياسات الحكومة

تحمل قرارات الحكومة والقوانين التي شرعتها تداعيات عديدة، أهمها:

**أولا-** زيادة الاحتجاج في الشارع الإسرائيلي ضد الحكومة، حيث تتوافق الاحتجاجات المطالبة بصفقة تحرير الأسرى والرهائن الإسرائيليين مع الاحتجاجات ضد التغييرات الدستورية، وتتوافق مع من خرج ضد إقالة رئيس الشاباك ومحاولة إقالة المستشارة القضائية، وأنتج كتلة اجتماعية كبيرة فاعلة شعبيا ضد سياسات الحكومة، وأثر ذلك على مدى ثقة الجمهور بالحكومة. ففي استطلاع للرأي عبّر 70% من الإسرائيليين عن عدم ثقتهم بالحكومة، وأعرب 50% عن معارضتهم للتغييرات الدستورية التي نفذتها الحكومة. كما هددت قطاعات إسرائيلية بتصعيد الاحتجاج إذا لم تلتزم الحكومة بقرار المحكمة العليا بشأن إقالة رئيس الشاباك، ومنها نقابة العمال (الهستدروت) وهي الأكبر في إسرائيل، التي لوحت بإضراب القطاع الاقتصادي إذا لم تلتزم الحكومة بقرار المحكمة العليا، وكذلك هدد عاملون في قطاع التكنولوجيا والجامعات الإسرائيلية بالذهاب نحو هذا التوجه.

**ثانيا-** ارتفاع معدلات جنود الاحتياط الراضين للالتحاق بالخدمة العسكرية، بسبب عدم التزام الحكومة باتفاق وقف إطلاق النار، وتحرير جميع المحتجزين الإسرائيليين، وبسبب عدم تشريع قانون تجنيد الحريديم، لا سيما أن هناك من يعتقد أن استئناف العمليات العسكرية في غزة يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية وأيديولوجية

للحكومة وليس له علاقة بموضوع الأسرى، وقد أشارت إحصائيات إلى أن 50% فقط من جنود الاحتياط التحقوا بوحداتهم العسكرية، والباقي رفضوا ذلك(9).

**ثالثاً-** تآكل شرعية الحرب في قطاع غزة، وتعزز الانقسام الداخلي بين فئات اجتماعية مختلفة في المجتمع الإسرائيلي، فالحرب تتحول إلى عملية تخص طرفاً واحداً في المشهد السياسي، وتتناقض مع أهداف طرف آخر، ومن شأن سياسات الحكومة تعميق الضغينة والكراهية بين أفراد وفئات المجتمع، وزيادة خطاب التخوين الذي لم يعد حالة شاذة في الخطاب العام، وقد يؤدي إلى انقسام في مؤسسات إسرائيلية بين من يدعم الحكومة ويعارضها، مثل القطاع الأكاديمي والصحي والثقافي وحتى العسكري، وسيؤثر على انتظام أدائها.

## خاتمة

يعتبر يوم 8 أبريل/نيسان الحالي لحظة مهمة في تاريخ الاحتجاجات داخل إسرائيل، فقد وسّع من اتجاهاتها من جهة، وعمّق الانقسام الداخلي من جهة أخرى. في هذا التاريخ ستبت المحكمة العليا في قرار إقالة رئيس الشاباك، رونين بار، وسيكون قرارها مؤشراً حول موقفها من محاولة إقالة المستشارة القضائية للحكومة. وهنا يمكن الإشارة إلى مجموعة من السيناريوهات المحتملة:

**الأول-** قبول المحكمة العليا للالتماسات المقدمة ضد إقالة بار، وحينها سيدّعي اليمين الإسرائيلي أن المحكمة تمنعه من الحكم واتخاذ القرارات التي تدخل في صلاحيات الحكومة، وسيعمل على تعميق نزع شرعية المحكمة العليا وبالذات في صفوف جمهور اليمين، وسيحثهم على الاستمرار في الضغط نحو تحقيق التغييرات الدستورية لتقييد السلطة القضائية. أما الحكومة نفسها فستقبل بقرار المحكمة ولن تكسر قواعد اللعبة بشكل متطرف من خلال عدم الالتزام بالقرار، لأن ذلك قد يؤدي إلى موجة احتجاج غير مسبوق، فضلاً عن إضراب قطاعات اقتصادية مهمة في إسرائيل، وتعطيل الجامعات، وربما زيادة رفض الخدمة في منظومة الاحتياط في الجيش الإسرائيلي.

**الثاني-** رفض المحكمة للالتماسات المقدمة ضد إقالة رئيس الشاباك، واعتبار أن القرار يدخل ضمن الصلاحيات القانونية للحكومة. سيُعتبر هذا القرار دافعاً للحكومة للعمل على إقالة مستشارتها القضائية، فضلاً عن أنه سيضرب حركة الاحتجاج في إسرائيل التي ربطت بين الاحتجاج والتهديد بالإضراب وبين التزام الحكومة بقرار المحكمة العليا، فإذا أقرت المحكمة قرار الإقالة فلن تكون هناك ذريعة لحركة الاحتجاج ضد الحكومة، وستظهر الأخيرة بموقع قويٍّ أمام معارضيها.

**الثالث-** وهو المرجح، ويتمثل في قبول المحكمة العليا للالتماسات بشكل جزئي، بمعنى رفض القرار ليس من الناحية المبدئية وإنما مطالبة الحكومة باستيفاء الإجراءات القانونية لمسار إقالة رئيس الشاباك، وهو الاعتراض الذي بنت عليه المستشارة القانونية موقفها المعارض لقرار الحكومة، بأنه تم بسرعة ودون نقاش مستفيض حول حيثيات الإقالة وما يلزم مرافقتها من تبيان عدم تعارضها مع مبدأ تناقض المصالح، المتمثل في التحقيقات التي يجريها الشاباك في مكتب رئيس الوزراء حول الدعم المالي القطري لغزة. يفيد هذا القرار المحكمة العليا التي سترضي جميع الأطراف وتغضبهم في نفس الوقت، فهي لا تخرج ضد قرار الإقالة كونه جزءاً من صلاحيات الحكومة، وفي نفس الوقت لا تقبل الطريقة التي تمت بها الإقالة.

---

\***مهند مصطفى**، رئيس قسم التاريخ في المعهد الأكاديمي العربي ببيت بيرل، ومحاضر مشترك في الكلية الأكاديمية بيت بيرل. مدير عام مدى الكرمل-المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، حيفا.

- (1) موشيه الحنتي، حرب أهلية ليست بالضرورة حرب دموية.. نحن في ذروتها، هآرتس، 29 مارس/آذار 2025، (تاريخ الدخول: 31 مارس/آذار 2025)، <https://shorturl.at/BL7gU>
- (2) جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، الانقلاب القضائي: إلغاء الكوابح والتوازنات ومنح قوة غير مقيّدة للسلطة التنفيذية، جمعية حقوق المواطن، 24 يوليو/تموز 2023، (تاريخ الدخول: 31 مارس/آذار 2025)، [https://www.acri.org.il/post/\\_/869](https://www.acri.org.il/post/_/869)
- (3) سيفان حيلئي وآخرون، أقر نهائياً القانون الجوهري للانقلاب القضائي، المعارضة غادرت (الكنيست)، "سنلغيه في الحكومة القادمة"، موقع ynet، 27 مارس/آذار 2025، (تاريخ الدخول: 31 مارس/آذار 2025)، <https://shorturl.at/SqY38>
- (4) ليخ شوفال، رئيس الشاباك بار: إقالتي ليست على خلفية 10/7، بيسرائيل هيوم، 16 مارس/آذار 2025، (تاريخ الدخول: 31 مارس/آذار 2025)، <https://rb.gy/tclr0n>
- (5) يوآف زيتون وألكساندر لوكش، الجيش الإسرائيلي ضد قانون الإعفاء: يمكن ويجب تجنيد 10 آلاف حريدي خلال السنة القريبة، موقع ynet، 8 يناير/كانون الثاني 2025، (تاريخ الدخول: 31 مارس/آذار 2025)، <https://www.ynet.co.il/news/article/bkyujzjiyg>
- (6) موران أزلوي، في وقت الحرب، وللمرة الثانية في فترة الحكومة، نتنياهو أقال غالانت، موقع ynet، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 31 مارس/آذار 2025)، <https://www.ynet.co.il/news/article/rjz5hrpzyx>
- (7) غيلي كوهن ويعارا شبيرا، تغريدة نتنياهو حول الدولة العميقة في إسرائيل، موقع قناة "كان 11"، 19 مارس/آذار 2025، (تاريخ الدخول: 31 مارس/آذار 2025)، <https://shorturl.at/SF0ff>
- (8) بن صموليس، بايدن حول الانقلاب القضائي: أتمنى أن يتراجع نتنياهو عن ذلك، رئيس الحكومة: لن نتخذ قرارات بناء على ضغوط خارجية، هآرتس، 28/3/2023، (تاريخ الدخول: 31 مارس/آذار 2025)، <https://shorturl.at/AA5lq>
- (9) إيريس لعال، لأول مرة في إسرائيل رفض القتال يمكن أن يكون داخل الإجماع، ممنوع تضييع ذلك، هآرتس، 30 مارس/آذار 2025، (تاريخ الدخول: 31 مارس/آذار 2025)، <https://shorturl.at/2kKto>

انتهى